

# قوانين مغربية ترخص تصنيع المعدات العسكرية

## الرباط تتخذ تدابير جديدة تستهدف تأمين مجالها السيبراني



المغرب يعتمد على نفسه عسكريا

قوتها مرتبطة بتقنيات تكنولوجياية وتطبيقات بقوة الإنترنت وسرعتها، وبالتالي فإن من سيحكم في الجيل الخامس سيمكن له قطع أشواط كبيرة في المعركة القادمة، ومن ثم يمكن فهم سعي المغرب لحماية أمنه الإلكتروني وسيادة معلوماته القومية. وفي هذا السياق أشار الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لوديي إلى أن إمكانية تطوير منشآت سيادية وعرض وطني في مجال التخزين السحابي (كلاود) من شأنها أن يمكننا ليس فقط من تلبية حاجيات الهيئات الوطنية والتحكم في رهانات الأمن السيبراني، بل جعل المغرب منصة إقليمية في مجال إسناد نظم المعلومات إلى جهات خارجية من أجل إغناء منظومته الرقمية.

على المستوى الدولي أصبحت مرتبطة تكنولوجيا بقوة الإنترنت وكذلك بالبنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات من تطبيقات مدنية وعسكرية" متابعا "وبالتالي فإن الاستثمار في هذا المجال يتطلب أولا موارد بشرية مؤهلة ومراكز بحث جد متقدمة وميزانيات ضخمة". ويأتي هذا القانون لتثبيت الثقة الرقمية ومسايرة التوجهات الاستراتيجية الكبرى خاصة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، واستراتيجية المغرب الرقمي 2020، بتعزيز الإطار التشريعي ووضع الهيكل التنظيمية المناسبة. وأوضح الشرفاوي الروداني أن صناعة الصواريخ الباليستية مع أنظمة الدفاع الجوية المتطورة جدا أصبحت محددات

الواسعة في مجال الحوسبة وتعميم تكنولوجيا الهاتف النقال على نطاق واسع، وثورة الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغزوها لمختلف مجالات الحياة، والإدارة العمومية. وفي ظل تحول الفضاء الرقمي والجيل الرابع إلى ساحة حرب مفتوحة ومنطلق لمعارك عديدة، سيمكن القانون حسب الشرفاوي الروداني وهو خبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، من تدبير قوي للمعطيات والمعلومات الحيوية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا تحقيقا لمحددات الأمن القومي المغربي، وسيرفع من حماية أمن نظم المعلومات في الإدارات والهيئات العامة والبنى التحتية. وأكد الروداني في تصريح خاص لـ "العرب" أن "الصناعة العسكرية

إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، وقواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، وقواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت. ويراهن المغرب على تأمين مستقبله الرقمي ووضع نفسه ضمن البلدان التي تطور تكنولوجيا المعلومات، وذلك لحماية معطياته من أي اختراقات إلكترونية وتعزيز قدرته على مستوى الأمن المعلوماتي في ظل تنامي الهجمات السيبرانية واستهداف مؤسسات الدول ومنشآتها الحيوية. وقد جاء هذا القانون لمواكبة التطور التقني المتسارع واقتصاد التطبيقات والمنصات الرقمية، وأيضا الاستثمارات

أعطى العاهل المغربي الملك محمد السادس بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الضوء الأخضر للشروع في تصنيع الأسلحة ومعدات الدفاع، ومنح تراخيص تسمح بتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية المستخدمة من قبل القوات المسلحة وقوات الأمن، والعمل على تصديرها إلى دول أخرى وذلك في خطوة تستهدف تقوية المنظومة الدفاعية وحتى التجارية للمملكة في المجال العسكري، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من أجل حماية المجال السيبراني للمملكة.

محمد ماموني العلوي

قرار الحرب والسلام، ويجنبه إكراهات الصفقات العسكرية.

واعتبر عبد الحميد حارفي، باحث في الشأن العسكري، أن تطوير صناعة عسكرية يتطلب توفير ميزانيات ضخمة للبحث العلمي وبناء المنشآت والتكوين لكي يصبح الأمر ناجحا اقتصاديا، كما "يجب أن يكون هناك دور للخوادم في هذا المجال".

ويرهن مختصون في المجال الأمني نجاح استراتيجية المغرب المعلنه في بناء صناعة عسكرية متكاملة بإدماجها في السياسة الاقتصادية، ومنح الأولوية لاقتصاد المعرفة، وتشجيع الابتكار، وتخصيص ميزانية مهمة للبحوث العلمية التقنية. وحسب عبد الحميد حارفي، تقوم مجموعة فينونسكوم عبر فرع جديد وشراكة مع فاعل جنوب أفريقي بتطوير طائرات دون طيار لاستخدامات مختلفة، في حين هناك شركة مغربية تعنى بالتجهيزات الفردية الأمنية والعسكرية واستطاعت ربح عدة صفقات بالخارج، ومثلت المغرب في معرض الدفاع مؤخرا بأبيدجان بالكوت ديفوار.

وإلى جانب قرار التصنيع العسكري، يتجه المغرب إلى تعزيز أمنه المعلوماتي من خلال المصادقة على قانون الأمن السيبراني، الذي يسمح بتعزيز أمن أنظمة المعلومات في إدارات الدولة، وذلك في ظل تنامي التهديدات المحدقة التي تستهدف اختراق مؤسسات الدولة والشركات الوطنية. ويهدف هذا القانون الذي تمت المصادقة عليه إلى تعزيز أمن أنظمة المعلومات في إدارات الدولة، والجماعات الترابية، والمؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا شركات الاتصالات، وتعزيز الثقة ودعم الاقتصاد الرقمي، وبشكل أعم ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ويحدد القانون قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات

الرباط - يسعى المغرب إلى تطوير

صناعته العسكرية من أجل تزويد الجيش محليا بحاجياته من الأسلحة والذخائر والعتاد وتوفير الاحتياجات المحلية وتصدير المنتج الحربي كذلك إلى دول أخرى، حيث أولى العاهل المغربي الملك محمد السادس أهمية كبيرة لمواكبة نسيج صناعي عسكري ما يوفر للمغرب مصاريف صيانة وتطوير العتاد. وأعطى العاهل المغربي بصفته القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الضوء لتصنيع الأسلحة ومعدات الدفاع، ومنح تراخيص تسمح بتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية المستخدمة من طرف القوات المسلحة وقوات الأمن، والعمل على تصديرها إلى دول أخرى.



الشرفاوي الروداني

الصناعة العسكرية مرتبطة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

ويتعلق مشروع القانون الذي أشر عليه العاهل المغربي، بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، ويهدف إلى تقنين أنشطة تصنيع وتجارة واستيراد وتصدير ونقل وعبور هذه المعدات وذلك من خلال إحداث نظام ترخيص لممارسة هذه الأنشطة، ونظام للتتبع ومراقبة الوثائق، وهو ما يعتبر تحولا نوعيا في السياسة الدفاعية والأمنية للمغرب.

ويقول خبراء أمنيون إن قرار المغرب ببناء صناعة عسكرية وطنية كخيار استراتيجي يمكنه من تحقيق اكتفاء ذاتي ويستجيب لحاجياته في مجال المعدات والذخائر وقطع الغيار، كما يعتبر أحد أهم العوامل في استقلالية

# خيار تهدئة السلطة الجزائرية مع الحراك على المحك

## استمرار الاعتقالات مقابل إطلاق سراح نشطاء معارضين بارزين

التي تعززت السلطة تنفيذها كتعديل الدستور والاستفتاء عليه الخريف القادم، وكان كريم طابو قد أفرج عنه مؤخرا، إلى جانب كل من سمير بلعربي وأميرة بوراوي، كما عفا الرئيس تبون نهائيا عن عدد من المعتقلين الآخرين، في انتظار عفو آخر بحسب ما أدلى به للقناة الفرنسية.

السلطة، من أجل وقف الاحتجاجات السياسية المعلقة منذ منتصف شهر مارس الماضي بسبب وباء كورونا. وذهب ناشطون معارضون إلى حد التشكيك في تعاطي السلطة مع الوباء، لإطالة مدته بغية استمرار تعليق الاحتجاجات والوصول إلى تفكك داخلي للحراك، مقابل الأجنحة

الجزائري هما السلاحان الحادان اللذان سيركعان جبروت الحكام". وحض الجزائريين على البقاء "منحدين وسلميين ومصممين وحضاريين ومنظمين، من أجل تحقيق الرسالة الحقيقية للحراك الشعبي"، في إشارة إلى الصمود في وجه حملات التشكيك والتفكيك التي تمارسها

عن مقاربهته لحلحلة الأزمة السياسية، خلال تصريح أدلى به لقناة تلفزيونية محلية. وقال كريم طابو "أفضل طريقة لتحقيق الربيع هي بخروج جميع الطيور من الأقفاص، وإن السلطة تريد وضعنا في أقفاص، هذا هو الفخ. طالما أن الناس يغفون في الأقفاص، هذا لا يزعجهم.. ادعوا إلى تحطيم الأقفاص لإحلال الربيع الحقيقي".

بدأت الشكوك تحوم حول مصداقية تعهد السلطة الجزائرية بالتهديئة مع الحراك المستمر منذ أكثر من عام وذلك بعد الأحكام القضائية الأخيرة في حق الناشطين السياسيين، حيث تطلق سراح البعض وتعتقل البعض الآخر وهو ما قد يعمق الفجوة بين الطرفين.

طابو بليدي



الوضع قد يدفع بالجزائريين إلى الشارع مجددا

وأثار توقيفه استياء كبيرا لدى الرأي العام، الذي أطلق عريضة وقع عليها مئات من المدونين والناشطين والأكاديميين، الذين طالبوا بإطلاق سراحه الفوري وغير المشروط.

بالجزائر- تشير القرارات القضائية الأخيرة في الجزائر إلى تضارب في خيار التهديئة الذي تسعى السلطات إلى توحيه مع الحراك الذي أطاح برئاسة عبدالعزيز بوتفليقة.

فيما أطلق سراح عدد من المساجين السياسيين، يجري اعتقال ومحكمة نشطاء آخرين لأسباب مختلفة، وإن تم تخفيف نسبي للإجراءات المتبعة إلا أن الضغط لا يزال متواصلا، مما يثير الغموض حول مستقبل المشهد السياسي في البلاد.

وأطلق قضاء بسكرة (جنوب)، سراح الناشط شرف الدين شكري، بعد توقيفه على خلفية الانتقادات التي وجهها للسلطات المحلية حول تعاطيها مع إصابات وباء كورونا في المحافظة التي تعرف في الآونة الأخيرة انتشارا ملحوظا لكوفيد - 19. وكان شكري قد وجه انتقادات للسلطات الصحية المحلية، في تسجيل صوتي على شبكات التواصل الاجتماعي بسبب ما أسماه بـ "الفشل والإهمال الذي يحيط بالمصابين، وعجز المصالح الطبية عن توفير العدد اللازم من الكوادر، مما استدعى تدخل متطوعين لمساعدة المرضى".

بالتوازي مع خطاب التهديئة الذي ينتهجه الرئيس عبد المجيد تبون منذ 24 تم توقيف عدد من الشبان الناشطين وإحالة البعض الآخر على المحاكمة، وسقط توقعات بالإفراج عنهم، كما هو الشأن بالنسبة للإعلامي خالد درارني، الذي برمجت قضيته لإعادة تكيف التهم الموجهة له، حسب ما أعلن عنه المحامي والحقوقى عبد الغني باوي. ولم يتأخر الناشط السياسي المعارض، ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي كريم طابو، الذي أطلق سراحه مؤخرا، في التعبير

ويعاد طابو أحد أبرز وجوه الحراك الشعبي الذين يحملون خطابا راديكاليا تجاه السلطة وجزءا من الطبقة السياسية التي وصفها بـ "المهترئة". ودعا المتحدث في تصريحه للسلطة إلى الدخول في "عملية سياسية حقيقية"، دون أن يكشف عن تفاصيل أكثر، أو معالم العملية التي يقصدها، لكن السلطة التي تغالفت في السابق عن عشرات الخطط التي اقترحتها الكثير، لا يبدو أنها مستعدة للتعاطي مع دعوة طابو، إلا إذا كانت فترة السجن قد أفضت إلى اتفاق ما بحسب ما تتداوله بعض الدوائر.

وكان المتحدث قد أعلن لمحامييه أنه "مورست على سياسة العصا والجزرة"، وحتى إمكانات بلورة اتفاق ثنائي بينه وبين السلطة من أجل وقف احتجاجات الحراك الشعبي، إلا أنه قابل المقترح بـ "الرفض"، ونصح محاوريه بالذهاب إلى الشارع لبحث حلول الأزمة مع المحتجين. وعلق المتحدث على اعتقاله بالقول "السجن هو مصنع لتغيير الغضب من حالة وجدانية إلى طاقة سياسية، وإن التضامن وسلمية الشعب